النظرية التوليدية والشعرية الأدبية

ترجمة: بشير القمري

الإهداء:

إلى روح الشاعر محمد الخمار الكنوبي
أستاذاً وباحثاً ومبدعاً، وإنساناً.

تقديم:

- بشير -

هذا العمل الذي قام بترجمته الأخ - بشير الأستاذ القمري، يعد عملاً أساسياً للباحثين والنقاد، الذين يشتغلون بالدراسات الأدبية، والشعرية: فهو مرجع مهم، ليس للشعرية التوليدية فحسب، بل أيضاً لأغلب الشعريات المعاصرة وخاصة البنيوية منها والتداولية.

إن هذا العمل وإن كان محصوراً في نطاق النظرية التوليدية، فهو من حيث الطرح والتناول، يتجاوز ذلك إلى أغلب النظريات التي تطرح تصورات مخالفة: إنه كذلك بالإشارات إلي أعمال المنظرين والنقاد الآخرين، الذين أسهموا بكتاباتهم التي تكشف عن علاقة «الشعر» أو «الأدبية» بعلم اللسانيات، وبعبارة أكثر وضوحاً ودقة أقول: إنه عمل يطرح موضوع «الشعرية» أو «الأدبية» التوليدية من خلال النظر إلى شعريّتين أخريين: «البنيوية»، و«التداولية».

هكذا يخرج الباحث من قراءة هذا العمل الهام - الذي

يجمع بين موضوعية العلم ومتعة جمال الكتابة - وقد أدرك بعمق أنواعاً مختلفة من العلاقات التي تشد «الشعرية» إلى اللسانيات باعتبار أن النص الأدبي أو الشعري مكونات لغوية في الأساس:

فعلى مستوى الفضاء العام، يكشف الباحث المهتم من خلال هذا العمل، علاقة اللسانيات بالنصوص الأدبية والشعرية عبر معالم محاورها الكبرى. وعلى مستوى الفضاء الخاص يقف على نوعية هذه العلاقات المكونة لهذه النصوص. وفي هذا الفضاء الأخير تتباين الرؤى والتصورات، وتختلف المناهج المعتمدة، التي يتوسل بها المحللون في النظر والدراسة والتحليل: فهناك «التداوليون» الذين يحاولون إعادة «السياق» داخل التحليل اللساني، ويتعملون عدداً من المفاهيم الإجرائية لتجاوز ما يرونه مخلاً بالعمل الأدبي، وخاصة حين تتعلق المسألة بعلاقة المنظومات الخارجية والمنظومات اللغوية. وهناك «البنيويون» الذين يحددون شروطاً خاصة بالأدبية والشعرية، فيلجأون إلى استعمال مفاهيم أخرى جديدة وأدوات إجرائية مغايرة من أجل ذلك. فهم من خلال دراساتهم لقضايا «التقابل» و«التوازي» أو لقضايا «السمات المعجمية» إنهم يستعملون مفاهيم وتصورات لسانية عامة. ثم هناك: «التوليديون» الذين يعتبرون اللغة «نشاطاً» يتشكل باستمرار. ولهذا لن يكون تحديد هذه اللغة سوى تحديد توليدي. بمعنى أن العلاقة التي تقيمها الشعرية

التوليدية مع اللسانيات، تأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات التي تحققت وتتحقق داخل اللسانيات التوليدية.

إن المسألة التي يطرحها التحليل اللساني للشعر، في ضوء التصور «التوليدي» لا تكمن فقط في معرفة: كيف يحلل هذا الشعر لسانياً، وإنما هي معرفة البنيات اللغوية التي ينبغي تحليلها. بل وأيضاً هناك مسألة أساسية أخرى، تتعلق بكل أساس نظري في دراسة الأدب والشعر. فصاحب البحث يقر: «أن ليس هناك من نظرية أو مجموعة إجراءات تحليلية، بإمكانها أن تدلنا في حد ذاتها على البنيات اللغوية المناسبة في الشعر...» ثم «إن أي إجراء ما بإمكانه أن يقود إلى وصف لساني تام لقصيدة من القصائد، غير أنه لا توجد أية وسيلة تسمح لنا بالتمييز بين البنيات اللغوية الشعرية والبنيات المعتادة».

إن هناك مجموعة من القضايا التي تطرحها «النظرية التوليدية» تعتبر من صميم العمل الشعري، ومن صميم العمل التحليلي. وبها فرضت وجودها على الساحة الأدبية.

إن من أهم القضايا التي طرحتها النظرية في مجال الشعر، ما يتعلق بالقدرة الشعرية والقدرة اللغوية. فقد حاولت طرح الإشكال من عدة زوايا، كما حاولت الكشف عن كثير من الجوانب التي ظلت غامضة داخل النظريات الأخرى وقبل أن أختم هذه الكلمة التي أقدم بها هذه الدراسة العلمية أود أن أشير إلى نقطة أساسية، وهي تتعلق بالوضوح الذي يتسم به أسلوب الترجمة.

فقد استطاعت اللغة أن تصل إلى هدفها، وتحقق متعة المعرفة العلمية على مستوى المفاهيم والمصطلحات.. ولم يكن ذلك ليتأتى لو أن صاحب هذه الترجمة الأخ القمري لم يكن متمكناً بهذا الموضوع الخطير الذي كان ولايزال يشغل المنظرين والنقاد في جميع بقاع المعمورة، فقد قدم صاحب الترجمة بهذا العمل إسهاماً مهماً للغة العربية.

أ. أحمد الطريسي

تقديم الدراسة:

وردت هذه الدراسة المترجمة عن الفرنسية في مجلة (Langeges) الفصلية (عدد 51 سبتمبر/ أيلول 1978. وهو عدد مخصص للشعرية التَّوليدية.

تمتد هذه الدراسة في هذا العدد من صفحة 7 إلى صفحة 53، وقد سعينا في ترجمتنا لهذه الدراسة أن نكون مخلصين لروحها العامة إبستمولوجياً، ومن حيث البرهنة والاستدلال نظراً للطابع السّجالي الذي يسمُها.

ونشير، بهذه المناسبة، إلى استفادتنا من جملة بحوث ودراسات ودروس أساتذتنا وزملائنا في جامعة محمد الخامس، خاصة د. محمد مفتاح ود. محمد برادة، ود. أحمد اليابوري.

كما استفدنا من اقتراحات الأساتذة إدريس الشغروشني ومحمد غاليم، خاصة على مستوى المصطلحات والمفاهيم. ويسعدنا بالمناسبة أيضاً أن نشكر الأستاذ الدكتور أحمد الطرايسي على تقديم هذه الدراسة.

1 - مقترحات

إلى جانب النسقية اللسانية التي جاء بها كتاب «دروس اللسانيات العامة» - الذي نسب بعد ظهوره إلى (دوسوسير) لاحقاً - وضعت إسهامات نظرية (يلمسليف) ونتجت عن هذا الدمج - الذي أضيفت إليه اقتباسات نظرية مستمدة عن الشكلانيين الروس - مقاربة وصفت بأنها «بنيوية» نتيجة الأهمية الوصفية للأنساق. وتحولت صفة «بنيوي» خلال الستينات والسبعينات، بشكل استيهامي مثير إلى مقابل للحداثة النظرية، وصارت العلوم التي تتكون منها اللسانيات (الصواتة، الصرف، التركيب، الدلالة) على وجه السرعة علوماً «بنيوية»، شأنها في ذلك شأن النحو، امتدادها اللصيق بها، والذي لا يستغنى عنه.

إن اللجوء إلى اللسانيات كلياً - بالنسبة إلى كل الذين يعتبرون النصوص الأدبية أولاً وقبل كل شيء «مكونات لغوية جمعت وفق نظام معين» - قد ساعد بالطبع على وضع جهاز منهجي يعين على تحليل النصوص، وصارت الأسلوبية بدورها،

وبجميع بدائلها، «بنيوية». ولما كانت الأسلوبية قد فقدت قيمتها بشكل صريح فيما بعد، فقد تشكلت بعد ذلك «شعرية بنيوية»، وبموازاة هذا الاستعمال المكثف للنماذج بعد أن نصبتها اللسانيات، فإن علوماً أخرى (من قبيل التحليل النفسي والإناسة) قد طبعها بدورها اللجوء إلى المقولات التي اقترحت للدراسة اللغوية وحدها.

وبخلاف ما نلحظه بالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، فإن اللسانيات التوليدية التحويلية لم يصاحبها (إلى حد الآن) مثل هذا الانتشار. وبقيت النظرية محصورة في نماذج مركزة في التركيب (la syntaxe) أساساً. أما الصواتة (التي تفتقر من خلال تجلياتها الأولى إلى الانسجام تجاه التقابل بين التزامني والتزمني - ويتفق كل من (تشومسكي) و(هال) على هذا التمييز في القسم الأول من كتابهما - ثم يستبعدانه بعد ذلك لصالح نموذج وصفي أكثر دينامية، ولا يلجأ (شان) إلى المظهر التزمني إلا عندما يخدم ما يؤكده نظرياً بصدد الاشتغال التزامني) وعلم الدلالة فيظلان علمين تجريبيين وتجزيئيين وغير متداولين، أو غير مستعملين لدى الباحثين، كما يظلان أيضاً محدودين بشكل ما ولا يتجاوزان حدود أعمال تمهيدية لا تعدو أن تكون وظيفتهما فيما يبدو «مجرد موضعة في المجال» أكثر من قيامها بدور رمزي يبشر بتيار يتشكل.

لا شيء قد يبدو إذن أنه يشير إلى وجود اتفاق جوهري قد

يعتبر ذا «نزعة توليدية»، وهذا ما يفسر دون شك سبب عدم اهتدائنا في الوقت الراهن داخل الأعمال التي تتجه نحو المتن الأدبي، إلى مقاربة نوعية تتقصد الأسلوبية التوليدية. ويبدو أن بعض الأعمال المتفرقة والمبرمجة وفق أسئلة خاصة بها يجتذبها في ذلك إقامة شعرية توليدية، غير أنها لا تتموقع داخل بحث يتسم بالشمولية، وتظل سجينة حركة مكشوفة للعيان تختلس مجموع العلوم الإنسانية كما كان الأمر خلال الفترة البنيوية.

إذا نحن أخذنا في الاعتبار جوهر الأعمال النقدية التي ظهرت على امتداد العشرين سنة الأخيرة، وكان موضوعها المتن الأدبي، فإننا نجد أنفسنا ملزمين بأن نسجل مع ذلك ظهور بعض المقالات وبعض الدراسات التي تستحق أن تنسب إلى التوسل بالمنهجية التوليدية التي تعتمد قواعد اللسانيات التوليدية. وعلينا في هذا المجال أن نكون حذرين رغم ذلك، وفي الصفحات القادمة سنعمل على محاولة اقتراح بيان مفصل سريع وتشخيص مرحلي لهذا التيار.

إن الترتيب الذي سنضعه قد يبدو ذاتياً، كما أن التفاريق التي سنقيمها يمكن أن تبدو اعتباطية، غير أننا نطمح من وراء ذلك إلى الإشارة منذ البدء، وفي أصل هذا العمل الذي نقوم به، أننا لم نكن نحتفظ ببعض التحليلات على وجه التقريب إلا كأمثلة تنتمي إلى نوع من «النقد التوليدي». بمعنى آخر: إننا لم نحتفظ بالأعمال التي تستند إلى الاستعمال المجازي للتصورات

التي جاءت بها اللسانيات التحويلية - التوليدية. فقد اتجه اهتمامنا إلى التحليلات الأدبية التي تدعي - بصفة أقل نسبياً - أنها تكشف عن كيف «يتولد» النص، وكيف «تتوالد» الموضوعات والحوافز (Les motifs). أما معايير الانتقاء التي اعتمدناها في هذا السياق، فإنها تقوم على التطبيق الدقيق للتحديد اللساني ولمبدأ التوليد، أي الإحصاء الكاشف، عن طريق القواعد، لأنساق تحقق طابع أدبي، ولم نحتفظ سوى بالدراسات التي تظل مطابقة لهذا المبدأ، أو الدراسات التي يقوم المقترح الظاهر فيها على مناقشة أساس مثل هذه القناعة. ولما كانت حدود مثل هذا التقديم لا محيد عنها، فقد حاولنا أن نحلل قبل كل شيء الدراسات التي بدت لنا أكثر تمثيلاً من بين مختلف الاتجاهات ومختلف التوجهات التي تعود في أصلها إلى حقل ما نطلق عليه - نظراً لانعدام أي حل آخر - الشعرية التوليدية».

2 - هل هو تاريخ؟

من الممكن منذ الآن أن نميز - داخل عملية تحقق النظرية التوليدية - التحويلية وانبثاقها - عدة مراحل متتابعة. أما التغييرات التي حدثت عندما تشكلت اللسانيات التوليدية فلا محيد عنها باعتبارها قد وجدت داخل «الشعرية التوليدية»، لأن هذه الأخيرة ستعثر علي نماذجها داخل نظرية تحاول من جهتها أن تتحدد في نفس الوقت.

وليس من المستحيل في شيء أن نطرح سؤال اللزوم وسؤال أساس «تقطيع» معين داخل المتن المدروس، غير أنه لما كان الأمر يتعلق بكوننا نقيم مسبقاً تقطيعاً يراعي التسلسل الزمني باختيار ما يطابق ما قد يسمى «الشعرية التوليدية» إلى حدود سنوات 1956 - 1977 (انظر قائمة المراجع)، فإنه ينبغي أن نذهب إلي أبعد حد، ونقبل أنه خلال هذه الفترة بإمكاننا أن نتعرف على مجموعة من العوامل التي تسمح بتحديدها كفترة انتصب فيها سؤال موضوع «الشعرية التوليدية»، وسؤال مشروع منهجة التحليل الأدبي الذي اتخذ قالباً له ما جاءت به اللسانيات التي عاصرته داخل إشكالية الدراسات الأدبية. وبموازاة ذلك، فإن كل رسم للمقولات الصغرى لا يمكن أن يجد تبريره إلا داخل قبول الإطار العام، أما قيم التقابل فتثبت رأساً داخل نسق خاص، رسمت حدوده بدقة.

يمكن أن نقبل تصور (غ. باشلار) الذي يمكن بحسبه في فترة تاريخية ما أن توجد نظريتان متعارضتان داخل موقع تتناوبان فيه السلطة، ولن يكون - تبعاً لذلك - بمقدورنا سوى أن نخلق إيهاماً بالتكامل بينهما، لأنه - بكيفية - ما كل نظرية من هاتين النظريتين تكون إحداهما في صعود، والأخرى في أفول. غير أن اقتراح ألا ينظر في ذلك سوى إلى التناوب بينهما قد لا يزيد سوى إقصاء السؤال الوحيد الذي يستحق أن يطرح، وهو: متى يمكن القول عن نظرية ما أنها نظرية مهيمنة؟

إن هذا السؤال لا يختلف عن اقتراحنا، لأنه هو السؤال الذي يجعل صفة «توليدية» تفرض طابعاً مهيمناً بالنسبة إلي نمط معين من النظرية. وصفة «مهيمنة» ليست عبارة وقع عليها الاختيار بدقة، لأننا كنا نبحث لأياً عما هو «مهيمن عليه»، ذلك الذي يحاكي استعمال عبارة «مهيمنة» داخل مركب «إيديولوجية مهيمنة»، ولا يعيد إنتاجها، لأنه - وهذا هو بيت القصيد - يراد بذلك أن نوضح في النهاية أن «الشعرية التوليدية» لم تمتلك نفس الوضع الذي كان عليه وضع «الشعرية البنيوية» فالشعرية التوليدية لم تتخذ مكانتها كنموذج قابل للاتباع. وهذا ما يقودنا إلى التساؤل بصدد الصلة مع النظرية اللسانية التي تنسب نفسها إليها. فالنظرية التوليدية قد وصلت إلى اكتساب موقعها «المهيمن» (مع مراعاة أننا نقصد بهذه الصفة هنا جانب السبق كموقع لا يمكن التسلل إليه) داخل اللسانيات. وإذا نظرنا ملياً في تاريخ الشعرية التوليدية السريع: هل من الواجب علينا - تبعاً لهذا النظر - أن نقدر بأننا إزاء إجراء للتحليل يختزل إلى صورة من البرمجة المبالغة والثابتة، وذلك بالنظر إلى التغييرات التي حدثت داخل المجال اللساني؟. أم أننا سنكون إزاء حركة هامشية كلياً، لعبت دوراً مشوشاً تجاه النظرية اللسانية التي أوضحت نتائجها سريعاً - من تلقاء ذاتها - أن الشعرية أو الأسلوبية لا يمكن أن تربحا من وراء ذلك شيئاً ذا قيمة؟ هل علينا أن نستخلص من هذا أن الشكوك التي أفصح عنها

(ن. تشومسكي) نفسه بصدد هذه العملية كانت شكوكاً لها ما يبررها، وأن الدراسات الأدبية لن تستفيد من التقرب من اللسانيات التوليدية؟ ألم يكتف (تشومسكي). وقد سئل في كتاب ظهر حديثاً بصدد الاهتمام الذي يوليه للشعرية التوليدية - بأن رد على مستجوبته قائلاً: «كل هذه الأعمال جد هامة، غير أنني لم أساهم فيها البتة، ولذلك فأنا نفسي غير مؤهل للحديث عنها. إنني لا أملك أية «قدرة» للإجابة، وهي أحد الموضوعات التي لا أملك شيئاً أقوله عنها» (انظر، ن. تشومسكي، حوارات مع ميتسو رونا، باريس، فلاماريون، 1977، ص 200).

إنه لما يمنح هذا الملف أحقيته في أن يوجد هو أنه يحاول الإجابة على هذه الأسئلة، غير أنه لتتم الإجابة بما فيه الكفاية ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار فعلياً العلاقة التي تقيمها الشعرية التوليدية مع اللسانيات التوليدية، ونأخذ بعين الاعتبار أيضاً التغييرات التي تحققت داخل اللسانيات التوليدية. فهذان النوعان من العلاقة - لما كانا يتبادلان التأثير، ولا يحتويان سوى تطورية الشعرية التوليدية - هما نتاج دينامية خاصة، بقدر ما هما أيضاً حصيلة علاقة مباشرة للتبعية بينهما.

وقبل الخوض في تحليل أكثر تقنية نفضل أن نحترس من السير على هدي من التباس ما، إذ إننا عندما نتمم لفظة «شعرية» بنعت «توليدية» لا يتعلق الأمر بالنسبة إلينا باستقبال تأثيرات صرعة ما، فالنعت يشهد بالصلة العضوية التي تقيمها

هذه الشعرية، ليس مع إجراء «توليدي»، وإنما مع اللسانيات التوليدية، فالتمييز شيء لابد منه عندما نرغ في إدراك الفجوة التي تفضل «الشعرية التوليدية» عما اتفق على الإشارة إليه باسم «النقد التوليدي». ولما كان النقد التوليدي - أي نقد توليدي - لا يمكن أن يظهر كذلك إلا متى وضعنا نهاية لدورة «الشعرية التوليدية»، فإن التصورات التي تقترحها اللسانيات التوليدية تكون قد اتسعت، وأعيد النظر فيها إلى حد أنه لا يفضل لها أي حق في اقتسام شيء مع النظرية التوليدية سوى العلائق الموحية التي لا يوثق بها.

إن ما يثير - عندما نحلل الدراسات التي تتخذ لنفسها هدفاً دمج النظرية التوليدية داخل التحليل الأدبي - هو قبل كل شيء الطابع الظاهر لانكشاف واختفاء القضايا النظرية التي تستمد مباشرة من اللسانيات. ولا يتخلص هذا الاستمداد من الإدعاءات، وتظهر تعزيزات النظرية وانقساماتها وتبعثراتها فيما بعد بشكل بين. ونميز هنا أيضاً، بنفس الوتيرة، التأثيرات الارتدادية للنظريات التي تدخل في خلاف مع النزعة التوليدية. وهكذا فإن التعارض بين (ثورن، 1965) و(هندريكس، 1968) مثلاً، حول الأهمية التي ينبغي أن نوليها للعبارة بالنسبة إلى التركيب الذي يتولد تحت غطاء منهجية توليدية، مسألة احتلت مكانها المركزي داخل الشعرية البنيوية (راجع الجدل الذي دار بين (ياكبسون) و(ديفاتير) بصدد «قطط» (ش. بودلير). نفس

الشيء يقال عندما يقحم (ت. أ. ڤان ديك) داخل نموذجه النحوي الخاص للنص (بناء مجرد ومؤمثل بشكل دقيق للشعرية التوليدية) سنة 1970 العناصر الصوغية (أي المحل «م» والزمن «ز»). وهي العناصر التي تتخذ صفة تحديدات احتمالية، فيسجل بذلك انزلاقاً في اتجاه التداولية.

إذا اعتبرنا العشرين سنة الأخيرة، فإننا نهتدي إلى ثلاثة مظاهر تلاحقت من اللسانيات هي: المظهر البنيوي، والمظهر التوليدي، والمظهر التداولي. ولما كان بالإمكان عرض هذه المظاهر، فإنه بالإمكان أيضاً أن نؤشر - بشكل موجز - على الاختلافات بينها: إن اللسانيات البنيوية تنظر في نظام اللغة باعتبارها «في حد ذاتها ومن أجل ذاتها». وتقحم اللسانيات التوليدية الاعتبارات الملموسة حول الفعالية المنطقية (النشاط المنطقي) لدى الإنسان الكوني (بحدد تشومسكي مواقفه بصدد النظرية اللغوية علي أنها «قسم من علم (النفس البشري)، بينما التداولية هي محاولة تسعى لإعادة السياق خارج - لغوي داخل التحليل اللساني (انظر، رميتڤايت، **الكلم، المعاني والمرسلة: نظرية وتطبيقات في علم النفس اللغوي**، (بالإنجليزية)، نيويورك، المطبوعات الأكاديمية 1968، وفيه يتحدث عن «الانغراسات التأشيرية للملفوظات» (ص 185)*[1] بينما يتحدث (ماكس بليك) عن، ويقترح - كسمة مميزة للتداولية - ظاهرة «السياقية»*[2].

هل علينا أن نفهم - تبعاً لهذه النظرة الموجزة التي تضع التداولية في الدرجة الثانية بعد الاتجاه التوليدي - أن الشعرية التوليدية بالنسبة إلينا تشكل مرحلة متجاوزة من مراحل الإشكالية الشعرية أصلاً، علي أنه قد سبقت الإشارة في المدخل إلى الطابع الجزئي لقسم كبير من النصوص التي تشكل المتن الذي اعتمدناه؟

ينبغي بكيفية ما أن نجيب بطريقة إيجابية على السؤال السابق، وإن كنا لا نستند إلى أساس تصور نموذجي لحقل نظري مواز ما. في الحقيقة: أن النظرية التوليدية هي التي فقدت قوتها في التدخل، وفقدت قوة التوجه فيما يتعلق بالدراسات الأدبية. وحتى إذا كنا نرغب في اعتبار المظهر غير المكتمل وغير المقنع للشعرية التوليدية كحالة لا محيد عنها من عمل يوجد في طور التكون، فإن أية محاولة لإتمام ذلك سيكون مآلها الفشل، لأن النظرية ذاتها هي التي تتخلى عن تعهداتها، حيث لم تعد الأسئلة التي جاءت بها النظرية التوليدية داخل اللسانيات أسئلة جوهرية داخل الإطار المعرفي الحالي. وتتجه الاستفادة بالتدريج نحو مجال آخر حدد بشكل متسرع - لو سمح لنا أن ندلي بحكم ما - هو إقامة «نحو السياقات».

أكيد أنه تنشر (وستنشر) دراسات تنتسب إلى الشعرية التوليدية (ومن ذلك عمل (غي لافليش) الذي يبحث في تحديد «نحو أسلوبي»*[3]، غير أنه توجد مقابل ذلك أعمال «بنيوية»

تنتمي إلى نفس الفترة التي تشير إليها. وتسمى - نظراً لغياب ما هو أفضل - أعمالاً تنتمي إلى «ما بعد البنيوية».

يتحدد مجال الشعرية البنيوية التوليدية حرفياً كما لو كان إذن قد سلب منه محتواه النظري والتطبيقي. وتعود هذه الوضعية المفارقة إلى عدة عوامل لن يكون مفيداً محاولة تحديدها بدقة، وإن كانت عوامل مانعة باستمرار، أو أنها فيما بينها علائق متواشجة. لنذكر بعضها بإيجاز: التشتت النظري الدائم للحقل اللغوي، غياب تحديد موضوع بعينه (إذ ليس هناك نظرية لـ «الحدث الأدبي»، وإنما هناك حالة استجلاء وفق معايير لغوية للنص «الجيد»، أو النص «الرديء» الذي يعيد إنتاج سؤال «درجة النحوية»، ويمدها ليوسعها عن طريق إقامة مفهوم «درجة قابلية الشعرية»)، ثم هناك الشرط غير الإجرائي للتصورات اللسانية المستعملة كما هي في دراسة العنصر الأدبي.

إن دراسة مختلف هذه العوامل ستعيننا على التمييز بين ثلاثة أنماط من التحليل داخل الشعرية التوليدية. (وتطابق هذه الأنماط ثلاثة أنماط متوالية للشعرية التوليدية، غير أنه بإمكاننا - في الحقيقة - أن نعتثر على دراسة تطابق النمط الأول نشرت في نفس الوقت الذي نشرت فيه دراسة من النمط الثالث، وذلك لما بين الأعمال من تباين نسبي بالنسبة إلى المعرفة التي يكشف عنها الباحث في مجال اللسانيات التوليدية)، وكل هذه الأنماط يطبعها:

1 - استعمال قواعد، واستعمال الجهاز التصنيفي الذي يشغل عن طريق اللسانيات التوليدية بهدف اقتراح وصف للنصوص الأدبية.

2 - اللجوء إلى الإجراءات الظاهرة في النظرية التوليدية لتفسير اشتغال نص أدبي ما.

3 - اللجوء إلى صفات الانتقاء لتفسير بعض مميزات النصوص الأدبية.

3 - بنيوية، توليدية تداولية

إن ما لـ (تشومسكي)على البنيوية من ديْن يظل غير واضح بما فيه الكفاية، فنحن نعلم أنه اشتغل مع (هاريس) الذي كان إجراؤه في استقصاء الوحدات الصوتية الصغرى وتصنيفها إجراء مطابقاً لرغبة المنهجية اللسانية بفضل وضع مصطلحية تصنيفية، ووضع سجلات ترافقها. وقد استبدل البنيويون الإجراء التقليدي الذي كان يرتب بعض وقائع اللغة من وجهة مقولات عقلية إسقاطية يؤتى بها، بنظرية وصفية لم تنفصل رغم ذلك عن تجريبية ظلت قائمة. كما احتفظ (تشومسكي) وغيره من اللسانيين بقسم كبير من مكونات الجملة التي اهتدى إليها البنيويون، غير أنه استبدل أسبقية حقل العنصر البنيوي بالأسبقية البنيوية للمركبية منظوراً إليها كتجاوز وعلائق لعنصر. فالنحو التوليدي - كما كتب (ن. روڤي) - «مطالب بأن ينظر من جديد

في ما قام به (البنيويون)، والدفع بذلك أبعد ما يكون إلى الأمام»*[4].

يمكن أن نعتبر الانتقال إذن من المقولات الوصفية - البنيوية إلى المقولات الوصفية للنحو التوليدي قد كان مجرد انزلاق طفيف عن طريق تحويل شامل لما كان يقال دون تحديد من العنصر إلى المجموعة. وعندما يعود (تشومسكي) - على العكس من ذلك - إلى أصول التصورات اللسانية، للبنيوية (ولا يهم ما تكون هذه الأصول) الأمريكية أو الأوروبية، ويقوم بوصف اشتغال اللغة واشتغال سيرورتها العامة، فلن يكون بإمكانه سوى أن يعترض على المبادئ التي وجدها في كتاب «دروس اللسانيات العامة» قائلاً: «إن النظرية اللغوية بهذا المعنى نظرية عقلية بالمعنى الآلي للفظة، لأنها ترتبط بالكشف عن واقع ذهني ملازم للسلوك الفعلي. واستعمال اللغة كما نلاحظ ذلك، أو حتى النزوعات التي قد نفترض أنها تجيب عن المؤثر والعادات، كل هذا يمكن أن يوفر معلومة حول طبيعة هذا الواقع الذهني، غير أنه لن يتمكن من بناء المادة الفعلية للسانيات متى اقتربت هذه الأخيرة من التمييز الذي وضعه (دوسوسير) بين «اللغة» و«الكلام». من اللازم أن نبعد التصور السويسري لـ «اللغة» الذي يختزلها إلى سجل منسق من العناصر، وذلك من أجل العودة إلى تصور (همبودرت) الذي يجعل القدرة الخبيئة نسقاً من الإجراءات التوليدية»*[5].

إن قوة فعل «أبعد» (Rejeter) (أو أقصى) تكشف عن رغبة ذات قطيعة جذرية، ويمكن أن نلاحظ داخل تعليقات أخرى بصدد نفس الموضوع أن (تشومسكي) يبدو أكثر تحفظاً، ويتحدث عن «اقتباس» أكثر مما يتحدث عن «إقصاء» خالص وبسيط. ولا نجد أفضل من النص المذكور منذ قليل للتدليل على ذلك. فالاعتراض على (دوسوسير) يقوم بوضوح على فكرة أن «اللغة» لا يمكن أن تكون سوى سجل نسقي من العناصر. ويتهم كتاب (دوسوسير) بكونه لم يترك مكاناً لنظرية الجملة، لما كانت هذه الأخيرة لا تندمج - في نفس الوقت - بسهولة داخل اللغة وداخل الكلام كما حددا. ويضع (تسومسكي) محل اللغة كنظام من العناصر القدرة كنظام من القواعد، وهي القواعد «التي يمكن أن تتوافر من أجل أن تولد عدداً كبيراً لا يحصى من البنيات» (Aspects p: 31).

لنتجاوز الآن كون (تشومسكي) يماثل بين (دوسوسير) وكتابه «دروس» (وهذا ما يدل على أن معرفته بما قام به (دوسوسير) وبأفكاره اللغوية تأتي في الدرجة الثانية)، ولنكتف بصدد هذه المسألة بتقديم ملحوظتين هما: لماذا يحتفظ بالمقولات اللغوية التي ينتجها السجل اللغوي البنيوي داخل اللسانيات التوليدية، علماً بأن فكرة «السجل» ذاتها هي التي تقصى؟ هل هناك اختلاف كبير بين «الإبداعية التي تغير القواعد» وبين «الإبداعية التي تحكمها القواعد»، لأنه، رغم كل شيء، يعتبر

(لاينس، 1968) أن التمييز بين «القدرة» و«الانحياز» يحتفظ بالفرق بين اللغة والكلام، وعن طريق هذا التقريب يشير (لاينس) إلى أن الأمر يتعلق - بالنسبة إلى البعض - بمجرد تحيين تصورات قديمة في صورة عملية مصطلحية تنتمي إلى السطح؟

يمكن أن نتساءل أيضاً إن لم يكن الأمر يتعلق بخطأ في القراءة من جانب (تشومسكي) الذي يستند إلى مرجعية مذهبية يردها إلى (همبولدت) ولنذكر كتاب «مدخل إلى أثر حول (الكافي) Le Kavi»، وفيه: «إن اللغة ليست في حد ذاتها صنيعاً قائماً بذاته، وإنما هي نشاط (فعالية) قيد التشكل باستمرار. ولهذا لن يكون تحديدها سوى تحديد توليدي». هناك فرق بين «التوليدي» (génératif) والتكويني (génétique) داخل وسط مجتمعي ضيق. وعندما تتم المقابلة بين (همبولدت) و«دوس»، فإنها في الواقع مقابلة بين نظريتين متمايزتين للغة الشفوية (المنطوقة)، وليس في ذلك تعليل للإجراء التداولي، لأنهما نظريتان لا تتقابلان حول المسألة المطروحة للنقاش، وإنما تتقابلان في إطار أعم حول تعريف موضوع اللسانيات، بينما يلتقي بصدده هذه النقطة الدقيقة كل من (سوسير) و(تشومسكي): إن موضوع اللسانيات هو «دراسة اللغة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها، (تشومسكي) و(سوسير) يثبتان اللغة، و(همبولدت) يشدد على **اللغات**. ويقترح (همبولدت) مقاربة عرقية بصدد إجراءات التواصل داخل «الوسط المجتمعي

الضيق»، وهو الأمر الذي يختلف بالنسبة إلى الإجراء التوليدي الذي يطالب بوضع «قاعدة» لغوية مجردة: «إن على أي نحو ملائم بما فيه الكفاية أن ينسب إلى كل عنصر من مجموعة لا نهائية من الجمل وصفاً بنيوياً يشير إلى كيف تفهم هذه الجملة من طرق متكلم/ مستمع نموذجي (Aspects. p 15).

إن اللسانيات الأمريكية كانت تكشف - من باب التقليد المعرفي - عن اهتمام أكبر بعلم اللهجات (La dialectologie)، وهو اهتمام لم يتوقف منذ زمن بعيد عن طريق أعمال حول اللهجات لدى مختلف «الجماعات» التي تنتمي إلى أجناس السرد داخل المعازل (= Les ghettos)، وبأولئك الذين ينحدرون من أصول الريف المكسيكي (Los chicanos) والمولدون (Les créoles). ويعني هذا الكثير بالنسبة إلى مفهوم «الخصوصية اللغوية» (La spécificité linguistique) الذي يبدو قائماً بالفعل، كما يعني أيضاً أن استقدام نموذج من التماثل الكيفي (L'isomorphisme) لم يكن اهتماماً رئيسياً. أما في أوروبا، على العكس -، بصفة خاصة في فرنسا، ونتيجة عدد من الأسباب التاريخية التي لا فائدة من ذكرها الآن - فإن النحو لم يكن ليظهر سوى بدافع من الدور المعياري الذي كان يبحث في إطار. فهدف النمو كان يقوم على أساس إثبات قواعد مقننة لـ «الاستعمال الجيد» (Le bon usage) عن طريق تحديد معيار بالنسبة إلى كل انحراف يتشكل في صورة انزياح أو خرق

(déviation) في البداية، ثم في صورة «خطأ» بعد ذلك. ونعلم أن معايير الترتيب (Les critéres d'organaisation) كانت تستمد فعاليتها من تصور قائم بصدد اشتغال «العقل البشري: إن موضوع «اللغة» - كما في «الموسوعة» - الذي يبرر أسبقية اللغة الفرنسية - لما كانت لغة تتميز بمحاكاة بنيوية تكاد تكون تامة للاشتغال المفترض للعقل البشري - يشكل مثالاً متميزاً، ثم إن نظام الحامل/ المحمول (L'ordre Sujet/ Prédicat) مثل واضح لهذه الحالة. ودون أن نقترف ذنباً نجد أيضاً، نتيجة مبالغة ما في التصور الاثنوغرافي، فإنه بالإمكان أن نقدر أن الثنائية «معيار/ خرق/ (Norme Déviation) يرتبط في اللسانيات الغربية بالمجال الأوروبي وحده.

قد يبدو عرضياً - بالنسبة إلينا - أن نرى (تشومسكي) يبرر وضع «متكلمه/ مستمعه» النموذجي عن طريق الاستناد إلي منطلقات متطورة داخل النحو «المنطقي» لجماعة بورروايال (Port-Royal). فقد كان (تشومسكي) يشك في وجود حتمية مركبية، وهو الشك الذي لم يكن ليظهر في كتاب «دروس...»، غير أننا نستطيع بطريقة ما أن نقول إن البنيوية النحوية قد نجحت (خاصة في فرنسا) في عمليتها التصنيفية (Taxinomique) التي سمحت لتحليل الجملة بأن يتخلص من المعايير العلائقية الوحيدة. فالوصف البنيوي - وهو يتجنب استعمال مفهوم «المفعول» (المفعول به، المفعول لأجله)، ويعوضه

بمجموعة محددة من قبيل فئة المكون الأساسي (مثلاً: المركب الاسمي، المركب الظرفي، المركب النعتي) - قد وضع حداً لتصور لاهوتي للعلائق القائمة بين عناصر الجملة، فالفعل يعد ذلك العنصر الرئيسي الذي ينتج عنه كل شيء، ويعود إليه كل شيء. ولم يحتفظ (تشومسكي) - وهو يضع جانباً هذا التغيير الحاصل في النمو عن طريق المنهجية النحوية البنيوية بالنسبة إلى النمو التقليدي - سوى بالنتيجة «الجزئية» لهذه «النظرية الوصفية»: «ليس بإمكان نحو، سواء كان تقليدياً أو بنيوياً خارج تصنيف الظواهر الخاصة أن يصوغ قواعد توليدية لبعض الامتدادات» (Aspects, p. 15).

إن تمثل (L'élaboration) النظرية للمستويين معاً - التقليدي والبنيوي - قد سمح لها بتشكيل ما اعتبرته بمثابة «نحو ملائم» (Grammaire adéquate)، على أنه نحو بإمكانه أن يصوغ بما يكفي من التماسك انتظامات(régularités) أساسية للغة» (Aspects, p. 15)، ولنستشهد بما يلي: «يمكن أن نفترض أن البنية السطحية والبنية العميقة بإمكانهما أن تكونا متماثلتين باستمرار. وبالتالي فإن النظرية التركيبية التي تطورت داخل إطار اللسانيات (التصنيفية) البنيوية الحديثة قد تكون موسومة بإيجاز بفرضية جوهرية تكون بحسبها البنية العميقة والبنية السطحية بالفعل نفس الشيء (...). والفكرة المركزية لنحو تحويلي ما هي أن هاتين البنيتين عموماً بنيتان مختلفتان، وأن البنية السطحية تتحدد عن طريق التطبيق الذي يتكرر

بالنسبة إلى أشياء من طبيعة أولية لبعض العمليات الشكلية التي تسمى «التحويلات النحوية» (Les transformations grammaticales) (Aspects, p. 17).

إن هذه البنية العميقة التي تشكل قاعدة المكون التركيبي الأساسية هي بالفعل موضوع مجرد وشكلي، غير أن خصائصه تعيد إنتاج «تبسيط» مركب يجيء مدعوماً بخصائص جملة «نموذجية» (exemplaire) منظمة بحسب المعايير العقلية (مثلاً: حالة الفاعل - المسند إليه)، ولما كان (تشومسكي) يفترض وجود آليات ذهنية محدودة داخل التحليل، ويمكن أن يهتدي إليها داخل الإجراء اللغوي للمتكلمين - المستمعين («من هذا المنظور تكون النظرية اللسانية نظرية ذهنية بالمعنى التقني لهذه العبارة، لأنها تسعى إلي الكشف عن واقع عقلي ملازم للسلوك الواعي»، (Aspects; p. 13)، فإنه (تشومسكي) - يعجز عن إعادة بناء البديلة (Le substrat) المجرد إلا عن طريق فصلها بالنسبة إلى نموذج من التنظيم العقلي المفترض. ويكمن داخل هذا الأمر نوع من الغموض رغم ذلك متى قبلنا فكرة «نحو كوني» (grammaire universelle) كما هو مفترح بصفة عامة في كتابه «**اللغة والفكر**»: هل توجد البنيات الكونية داخل فكر اللساني (Le linguste) الذي هو بدوره متكلم - مستمع، وبإمكانه أن يطالب بهذا الوضع. أم توجد داخل اللغات ذاتها (كما قد يجعل تصور «البنية اللصيقة» افتراض ذلك قائماً)؟

إذا كان الأمر يتعلق بالحالة الأولى، فإن الدراسة لا يمكن أن تنقلب سريعاً إلى لعبة سماع ترتبط بمنهج من صنف «المنهج السماعي»، (وربما يكون هذا التأويل هو الذي شجع التطورات التي عرفها علم الدلالة البنيوي). إن الاختلاف بين اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية يقوم في عمقه على اختلاف من حيث درجة التجريد (L'abstraction)، فحيث تسعى اللسانيات البنيوية إلى ممارسة إجراءاتها، يكون بإمكانها، قبل كل شيء، أن تضع في الواجهة الاختلافات التي توجد بين مختلف اللغات، بينما تهتم اللسانيات التوليدية بما تمتلكه هذه اللغات من تماثل، ولا يقل عن ذلك في شيء كون اللسانيات التوليدية، وهي تفترض بديلة مجردة مادامت النظرية التوليدية تفضل نوعاً من التعميم غير الدقيق الذي نصادفه كل مرة في الشعرية التوليدية، إن علماء الدلالة وهم يحيلون على المكون الدلالي، قد وصلوا في ختام المطاف إلى التساؤل «أين يمكن أن تتوقف؟» البنية العميقة.

يصرح (تشومسكي) - خاصة بعد خلافه مع (كاتز) و(فودر)، 1963، 1964 (انظر كذلك كتاب («Aspects, p. 31») قائلاً: «إن هذا النظام من القواعد يمكن أن يحلل في ثلاثة أجزاء هي المكونات الأساسية الثلاثة للنحو التوليدي: المكون التركيبي - المكون الصواتي - المكون الدلالي». وتلي لفظة «الدلالي» إشارة تذكر في الهامش تحت رقم (10): «بعيداً عن المصطلحية

التي اتبعها عرض (كاتز) و(فودر) في 1964، وسأفترض دائماً أن المكون الدلالي هو في الأساس كما يصفانه هما أيضاً: إن هذا المصطلح «دلالي» لم يسبق له أن بحث عن نسقية شكل البديلة، وآل على نفسه تمثل مكون تحويلي، وقواعده هي: «معرفة لغة تشغل قدرة ملازمة لإدراك أن تتكرر كي يتولد الجمل. ومن هذا المنظور، فإن أي نحو توليدي مطالب بأن يكون نظاماً من القواعد التي بإمكانها أن تتكرر كي يتولد عنها عدد لا نهاية له وكبير من الجمل» (Aspects, p. 30/31).

إن التركيب في نظر (تشومسكي) هو وحده الذي يسمح بتكوين نظام رياضي (mathématique) محتسب سيكون بمثابة نموذج افتراضي للقدرة اللغوية للذوات المتكلمة (Les sujets parlants)، بينما المكون الصوتي والمكون الدلالي مكونان تأويليان لا يسمحان بصياغة نوع من التمثيل النسقي، غير أنهما قد يتخذان موقعهما باعتبارهما عنصرين محتملين. ولما كان أي نحو توليدي يقوم بالأساس على المكون التركيبي بإمكانه أن «يولد» (أي تعداد ذلك عن طريق قواعد يهتدى إليها)، فإن مجموع الآليات المستعملة يتضمن أننا نوجد إزاء مجموعة محددة من القواعد.

إن هذه القواعد التي تستخرج ويؤشر عليها - وهي القواعد التي تشكل العنصر الأكبر بالنسبة إلى القادرة اللغوية - لدى المتكلم/ المستمع النموذجي - تستعملها الشعرية التوليدية

لتحديد خصائص الإجراءات الشعرية لبعض النصوص الأدبية. وكما قد يكون ذلك محتملاً (وارداً)، فإنه لا يمكن البحث عن خصوصية «الشعرية التوليدية» إلا من خلال الاستعانة بهذا الكلم المنظم، سواء تعلق الأمر بتحديد خصائص «أسلوب» مؤلف ما، أو أسلوب عمل أو جنس أدبيين عن طريق ملاحظة «عادات مستهجنة» (Les tics) محولة فيه، أو تعلق الأمر بإقامة مجموعة من التحويلات (كما في «النحو النصي» (La grammaire textuelle) التي تتحكم في توالد النص إنطلاقاً من بديلة نصية قاعدية.

إن دراسة الجملة المنجزة - بالنسبة إلى (تشومسكي) - تتقلص إلى دراسة صفة المقبولية (L'acceptabilité)، ولا نجد في هذا ما يمنع من القول مرة أخرى إن العنصر الحاسم سيكون هو البنية السنخية (sous-jacente): «هناك أسباب قليلة - فيما يبدو - تجعلنا نضع محل التساؤل الفكرة التقليدية التي بحسبها يكون البحث الذي يمس الإنجاز (La performance) لا يتقدم إلا بمقدار ما يسمح به إدراك البنية السنخية» (Aspects, p. 20). وتقلص مثل هذه المقاربة أية استعانة بما هو خارج - لغوي، حيث أن اعتبار «حالة» الخطاب يلقي به جانباً كما لو كان غير قابل لأن يتخذ صفة نسق في حد ذاته («من الملاحظ أن اللسانيين الذين يتحدثون عن دراسة موضوعية بشكل متشدد لاستعمال الجمل في أوضاع فعلية يصفون بشكل لا يتغير «الحالة» بألفاظ

ذهنية تماماً عندما يصلون بالفعل إلى أمثلة»، (Aspects, p. 22). التوليديون لا يثقون في المقاطع اللغوية «التي توصف موضوعياً بعبارات فيزيائية خالصة»، أو كما يلاحظ ذلك (ن. روڤي)، فإنه «يمكن التساؤل إن كانت نظرية تامة للسياق نظرية تامة وممكنة. إننا قد نشك في ذلك، لأنه كما يلاحظ ذلك من (كاتز) و(فودر)، 1963، كل نظرية تامة للسياق ستتضمن معرفة كلية للواقع، وسيكون العلم قد وصل إلى نهايته» (**مدخل إلى اللسانيات التوليدية**، م.م، - 1,2). إن الدراسة ملزمة إذن بأن تقوم على أساس العناية بالجملة المعزولة، وعلى العناصر السياقية - التي بإمكانها أن تتدخل في تحديد مقبوليتها - أن تستنبط من الدراسة النحوية التي تجعل هذه العناصر امتداداً للجملة المعزولة.

أما دراسة بعض الجمل «التي تخرق (تنتهك) السياق بالنسبة إلى الشعرية فتطرح إذن مسألة نظرية جد هامة إذ إن تأويل الجمل، خاصة في الشعر، قد يرد بشكل لا محيد عنه إلى أداة بناء نموذج «معتاد»، وإلى دراسة للتحويلات التي حدثت. فإلى جانب الجمل «المطابقة» للنموذج التحويلي، يعتبر بعضها كما لو كان نحوياً، لكنه غير مقبول، وذلك بحسب المعايير التحليلية التي تمدنا بها المنهجية التوليدية. ونتيجة وضع علاقة ما هو معيار مقابل ما هو خرق (أو انزياح)، فإن الشعرية التوليدية تتردد بين موقفين: فإما أن توسع مجال المعيار لاستقبال

الجمل التي تعتبر بمثابة جمل «منتهكة» (منزاحة) من وجهة نظر لسانية صرفة، وإما أن تقوم - على العكس من ذلك - ببناء نوع من النحو الخاص للخرق (المقبول) شعرياً، وذلك لأن تبرير مقبولية اللانحوية التي نصادفها في المتن الأدبي لا يمكن أن يبحث عنه داخل ما هو خارج - لغوي. إن التصورات الصنافية (سمات ما تحت المقبولية، سمات الانتقاء، وغير ذلك) تستعمل لإقامة نوع من السلّمية على مستوى المقبولية خارج النحوية اللسانية الصارمة. وتبدو خصائص هذه التصورات الإجرائية جد محدودة، لأنها في الحقيقة تنتمي إلى الجهاز النحوي، ولأن «النحوية - كما كتب (تشومسكي) ذلك - هي عامل من العوامل العديدة التي تحدد المقبولية عن طريق تبادل التأثير فيما بينها» (Aspects, p. 23). وكما يلاحظ (تشومسكي) بنفسه، فإن هذه «العوامل الخارجية» لم تنل سوى القليل من اهتمام التوليديين: «غالباً ما تؤاخذ أعمال التوليديين بأنها أهملت دراسة الإنجاز لصالح دراسة القدرة السنخية» (Aspects, p. 30). وحتى إذا كان (تشومسكي) يرى بشكل لا يرد أن بعض الدراسات القليلة التي تطمح إلى منهجية العناصر الأخرى قد فعلت ذلك إنطلاقاً من إشكالية توليدية، فإنه لا يمكن سوى القول - بشكل يوازي ذلك - بأن هذه القضية، عندما يتعلق الأمر باللسانيات التوليدية، تجعل هذه الأخيرة معرضة لنفس النقد الذي تعرض له كتاب «دروس» الذي أوخذ على أنه لم يقترح

نظرية «للكلام» (القول). والتوليدية كالبنيوية تقدم الدليل على ضعف كلي فيما يتعلق بالتشديد على ربط موضوع اللسانيات بموضوعات أخرى. فالمعنى المشترك للملفوظات (الأقوال)، والتلفظ (بالمعنى الذي نتصوره على «دراسة ظرف تحيين الملفوظات») في علاقتهما المضاعفة بالذات (فاعل القول - Le sujet) وبما هو مجتمعي لم يدرس أي واحد منهما بما فيه الكفاية، إن لم تكن قد أهملت كلها من طرف التوليدية، ونحس بهذا النقص بصفة خاصة ما إن نقارب قضايا الشعرية: كيف نستعمل - مثلاً - التصورات الخاصة باللسانيات التوليدية في تحليل هذا النص السوريالي بعنوان: «جزيرة السعادة»؟

نحن [الآن] وحدنا	Nous sommes seuls
على جزيرة سعادتنا	Sur motre ile du bonneur
أداعب خصلات شعرك الأشقر الطويلة	Je caresse tes longs poils roux
وأنت برقة	Et tendrement
ترفعين صوتك بالثغاء	Tu béles

باستثناء قلب موضع لفظة «برقة» التي تفيد «الحالية» - فإن التركيب لا يفيد في شيء، إذ ليس هناك ترصيع، ولا تراكب عروضي، فجملة النص نحوية ومقبولة في نفس الآن، غير أن البلاغة الجديدة بإمكانها أن تدعي أن الأمر يتعلق بحالة خاصة من حالات الحشو المطرد (المنعكس). وبالفعل، فإن العمل النهائي

«الثغاء» يمنح النص معنى وينظمه عن طريق إتمام القيمة الدلالية للعنصرين: «نحن» و«الجزيرة»، ثم العناصر الأخرى كـ «الشعر الأشقر» عندما تتقلص إلى حد تحيين آخر ما يمكن من لحظات دور القرائن. وعندما نجهل كل شيء عن مغامرات (روبنسون كروزووي) - المنسي في جزيدة وليس له من رفيق سوى عنزة - فإن هذه الألفاظ ذاتها لا تحتفظ سوى بقيمة مرجعية دون أن تشحن قطعاً بقيمة إحالية مباشرة (التناص في تصوره الشائع بين الناس). إن عملية استكشافية تستند إلى علم الدلالة من شأنها أن تعين علي إعادة كتابة الضمير «نحن» كما لو كان ثنائية «أنا - أنت»، أو أن تقحم الإيحاء المباشر التالي: الأمر يتعلق بـ (روبنسون) والعنزة، إلى حد أن البديلة التركيبية الأساسية قد تقصي إلى أبعد ما يمكن (وقد ينتج عن إظهار ذلك تقاطع متعدد). ونفس الشيء عندما نربط السمات الدلالية «ثغا»، فلا نكتشف - على مستوى معين - سوى سمة [+ حيوان]. وليس بإمكان التحليل الدلالي الضيق أن يمنحنا سوى عناصر التأويل هاته:

«نحن» = أنا + أنت [+ حيوان].

وتظل «أنا» بأتمها غير محددة إلا بفضل سمة [+ حي] التي يوفرها فعل «داعب» على أن ارتباط سمة [+ إنسان] بفعل «داعب» جد اعتباطي متى كان لازماً إقحام مفاضلة داخل المكون التركيبي بين «أن يداعب المرء نفسه» [+ حي] + [+

إنسان]. وقد تتقلص هذه المفاضلة في بعض الحالات النوعية الخارجة عن اللغة (ترويض الحيوان) و/ أو داخلها [خلع الصفات البشرية على غير الإنسان]. إن قيمة هذا النص أعلاه كما نرى تؤسس نوعاً من الغموض الذي لا يظهر إلا عن طريق التحديد الذي يتجاوز السياق الإحالي غير المباشر (أي السياق الثقافي) الذي تعجز المقاربة التوليدية (التركيبية أو/ والدلالية) عن توفيره لنا. ومن ثم فإن الشعرية التوليدية حتماً وفي شكلها الأكثر دقة توجد - عندما تشتغل حول نصوص، وهي تستعمل سمات الانتقاء - في مواجهة هذه القضايا. والتحليل الذي يخص به (ڤان ديك) قصيدة، **بدل الرصاص**، لـ (پلايني) تقدم نموذجاً جيداً.

لقد حاول بعض الباحثين في نهاية الستينات الخروج من المأزق عن طريق تطوير تصور «الفرض» (Présupposition) وهكذا فإن جملة «تزوج راهبنا البارحة» (Notre prétre s'est marie hier) التي هي جملة سليمة نحوياً ومقبولة حول وضع الرهبان الكاثوليكيين. يتعلق الأمر هنا بفرض ذهني تام، وذلك على عكس جملة: «إن صنبوري لازال يبكي هذا الصباح» (Mon robinet pleure encore ce matin). فالفرض فيها قد يعتمد على إكراهات (متطلبات) منطقية خارجية ترتبط بسمات فعل «يبكي» الدلالية. إن البلاغة قد تخبرنا بأن الأمر يتعلق بصرة (Figure)، غير أن الأمر ليس بذي قيمة عند حدود هذه المسألة،

فما يظهر بوضوح من خلال مختلف هذه الأمثلة هو كون عناصر منطقية قد تتطلب استدعاءها للخروج من المأزق الذي تقود إليه الشعرية التوليدية - تبعاً للنزعة التوليدية التركيبية التي عدلت نسبياً بردود الفعل الدلالية - بصدد الدراسات الشعرية، ويقوم الإتيان بالعناصر التي تدين في العمق للمنطق إلى بناء ما نعرفه حالياً باسم «نحو السياقات» (Grammaire des contextes).

إذا كان غير مجد أن نرغب في التواصل إلى أصل هذا الانتقال الذي حصل من حيث موضوع الدراسة، فإنه من الممكن أن ننظر بعين الاعتبار إلى الندوات التي انعقدت بپولونيا (انظر، Poetics، (مجلة)، 1961) على امتداد الستينات، وهي الندوات التي اتسمت بقوة بالتأثير المتصاعد الذي مارسته «مدرسة المنطق الپولونية»، ولعبت دوراً كبيراً في هذا التمركز الجديد. وخلال السنوات التي تلت بدأنا نلاحظ بالفعل تحولاً جديداً بالتدريج للاهتمام بالشعرية في اتجاه علم الإشارات (La sémiologie) كقضية كبرى، أو كما لاحظ ذلك (أ. ج. غريماس، 1970) عندما كتب «[إننا نلاحظ] التطور القوي الذي سارت عليه مدرسة المنطق الپولونية خلال الخمسين سنة الأخيرة. فقد أبان الباحثون الپولونيون بعد الحرب العالمية الثانية عن اهتمام متزايد بالنسبة إلى القضايا التي تجمع بين اللسانيات والأدب. وسيؤدي هذا الوضع داخل پولونيا إلى تنظيم مجموعات عمل دولية خاصة بالشعرية بإمكانها أن تفتخر بأنها أصبحت تقليداً يتبع [...].

فالتطور الطبيعي للعلوم المذكورة [...] كان يقود في نهاية المطاف إلى علم قابل لأن يتبنى كل أنظمة العلامات وأنظمة الإنسان باعتباره منتجاً ومتلقياً لها، أي إلى علم السيميائيات». وبموازاة فرع الشعرية التي استوى ضمن أفق إعادة النظر في العلامة (الدليل اللغوي) - من بين علامات أخرى - بحثت الدراسات - عن طريق اعتماد علم المنطق - في تعميق مقاربة اهتمت أكثر بالسياق الدلالي. وتمثل ذلك حالة أعمال (مونتاگ، 1964) مثلاً.

غير أنه، إذا كنا نحلل بدقة متناهية هذه الحركة التي اعتبرت إلى حدود الساعة كما لو كانت حركة «تداولية»، فإنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أنها حركة تضم بين جنباتها (دون أن نقوم بأية ثنوية متقابلة بدائية) تيارين رئيسين يعودان من حيث الأصل (ويصبان في) إلى إشكاليتين متباينتين هما: التيار الذي يستلهم الأعمال التي تدور حول «أفعال اللغة» (Les actes du langage) لأوستين (1962، 1965)، وسورل (1968، 1970)، ويهتم هذا التيار بوضع الملفوظات بالنسبة إلى سياقها، بينما يعود التيار الثاني في أصله ويتجه - كما تحدثنا عن ذلك - صوب الاشتغال بالدلالة، ويتساءل حول العلائق المنطقية لعناصر الملفوظ بالنسبة إلى السياق. أكيد أن هذين التيارين معاً يعملان على تبئير (focalisation) العلائق التي تتكرر وتقوم بين النص وسياقه، غير أنه تقوم بينهما اختلافات بينة فيما يتعلق بطبيعة العناصر اللغوية التي تؤخذ بعين الاعتبار.

لقد أقمنا الدليل فيما سبق من التحليل بأن الحقبة التوليدية - في مرحلتها التي نصفها بأنها آخر مرحلة - قد سعت إلى تكملة ما كانت تعاني منه النظرية التوليدية في اللسانيات من نقصان، وذلك عن طريق إدخال عناصر سياقية في التحليل وليس من الغرابة في شيء أن نلاحظ بأن (ر. روهمان) الذي كان أحد محركي الشعرية التوليدية، خاصة بمقالته «الأدب كتتابع جمل» (Literature as sentences) (1966)، قد تحول نحو التداولية منذ سنة 1970. وتشخص مقالته «الأدب كفعل» (Literature as act) هذا التحول التدريجي، وتقابل العنوانين لفظة بلفظة يؤشر بوضوح على التعديلات التي أدخلها في الإشكالية الشعرية. وتهدف مقاربته الجديدة - التي تستلهم كثيراً أعمال (أوستين)، بل إن في هذا الاستلهام خاصية أساسية من خصائص علماء الشعرية «الماركسيين» الأمريكيين - إلى اقتراح تعريف للنص الأدبي باعتباره «فعلاً لغوياً». ولما كان الأمر يتعلق بدراسة وضع الإنتاج الأدبي داخل السياق الاجتماعي، فإنه بإمكاننا أن نعتبر أننا في هذا الاتجاه في مواجهة نوع من «التداولية الكبرى». ونفس الشيء يقال عن «ڤان ديك» الذي كان يبحث في إطار «الشعرية التوليدية» (وهو أول من قدمها كـ «مدرسة» نظرية) عن تأسيس «نحو النص» (grammaire du texte). وهو يهتم الآن بوضع «نحو السياقات» عن طريق معالجة العناصر الموجهة التابعة (الضمائر، الظروف)، والعناصر المصوغة بشكل أكثر

دقة. ولما كانت الدراسة تنصب حول الوحدات اللغوية الصغرى، فإننا قد نرى في ذلك مجهوداً يمثل «التداولية المجهرية» (Micro-pragmatique) أو «التداولية الشكلانية»، (انظر ت. أ. ڤان ديك، «التداوليات والشعريات»، ورد في **تداوليات اللغة والأدب**، أمستردام شمال هولندا، 1976، ص 57/23، (بالإنجليزية).

نرجو قبول اعتذارنا عن هذا العرض الذي استطال أكثر من اللازم، ويجرم من حيث لا يدري - ما في ذلك شك - في حقكم نظراً إلى الطابع العام والتبسيطي والذاتي القوي الذي يغلب عليه، إلا أنه كان يبدو لنا من الأهمية بمكان أن نوضح بأن «الشعرية التوليدية» - في علاقتها باللسانيات - قد كانت دوماً حركة يعاد فيها النظر بلا توقف، وتتغير قوالبها بحسب التغييرات التي تحدث وتتدخل، في نفس الوقت، داخل اللسانيات، وهذا ما يخلع عليها طابع التشبيك العنكبوتي قليلاً.

4 - هل هي شاعرية توليدية ؟

لقد كانت الشعرية البنيوية تسعى إلى تحديد الشروط الخاصة بـ «الأدبية (La litterarrite) وذلك عن طريق محاولة التدليل بأن بعض الخصائص اللغوية تسمح بوضوح قوي بتحديد ما يعنيه هذا المفهوم (انظر أعمال (ك. ليڤي ستروس)،

(ياكبسون)، (بارت)، (تودوروف)، (شاطمان)، (ليفن)، (ريفاتير)، إلخ...

إن الباحثين البنويين، وهم يعالجون الانسجامات الخاصة بالنماذج المؤمثلة للتركيب الجملي والنماذج المتكررة، ويدرسون قضايا التقابل والتوازي و/ أو قضايا السمات المعجمية، كانوا يستعملون تصورات لسانية جد عامة كانت تعينهم على تحديد خصائص الظواهر التي يسمح ورودها مجتمعة بتحقق شرط هذه «الأدبية». لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشعرية التوليدية فيما يبدو، فالنص «الأدبي» معطى مقبول باعتباره موضوعاً معترفاً به اجتماعياً (رواية، شعر...)، وحينئذ ينتقل التساؤل إلى إقامة وتحديد مواد التحليل. بعبارة أخري: ما الذي يستخلصه الأسلوب، وتستخلصه الشعرية داخل متن يعتبر «أدبياً»؟

يعبر (ر. أوهمان)، 1966، بوضوح عن تلك العلاقة الظاهرة عن طريق الشعرية التوليدية تجاه العنصر «الأدبي»، وذلك عندما يعلن ببساطة أنه - نظراً إلى أسباب تتعلق بمسألة معاينة الفرضية - لا يمكن إعطاء تعريف دقيق للأدب، وهو التعريف الذي يظل «معلقاً»:

«يسمح النقاد لأنفسهم - بحسب رأيهم هذا أو ذاك - بأن يحددوا الأدب من خلال الأعمال الكبرى، ومن خلال كتابة تتوسل بالتخيل، وصفة التعبيرية داخل الكتابة، ومن خلال ما ليس

بمرجعي وليس تداولياً، وبحسب معايير جمال اللغة والتناغم والأسطورة، والخطاب المبنين الذي اتخذ شكلاً - وتطول لائحة التعريفات بدون نهاية - باعتماد اللغة واستعمالاتها التي تنفرد بها دون غيرها، إلى جانب الخطاب الممثل لمرحلة بعينها، وفق عقيدة «أو صرخة القلب» وعصابية ما. في حين يبدو الأدب كما نعلم هو ذاته ولا شيء غيره إذا شئنا أن نكرر ما قاله (بيشو بوتلر)، على أن القياس والتصنيفات واردين ويستحقان العناية، لنعتبر الأدب لحظة بمثابة تتابع جمل، وهو ما لن يكون مرغوباً فيه لما كان التخيل قائماً شأنه في ذلك شأن العمل الأدبي الذي يتكون من جمل بشكل لا ريب فيه ولا ارتياب، فأغلب الجمل تخضع للتنسيق بينما تخرق جمل أخرى هذا التنسيق (وليس في ذلك أي استهجان بالمرة)، وتظل الأخرى غير تامة، غير أنه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للكتب القديمة وأرشيفات المؤتمرات وتقارير المجالس الإدارية بالأساس، فإن المجهود الضيق الذي ينبغي القيام به لاعتبار الأدب بمثابة تتابع جمل قد يعرض ذلك إلى جعلنا لا نتوصل إلا إلى فهم محدود في الظاهر للأدب في حد ذاته. وحتى إذا كنت لا أحمل نفس الفكرة إلى حد الساعة، فإنني سأترك هذه المسألة معلقة، وأكتفي بالوقوف حيث يقف الجميع بالنسبة إلى كل أشكال الخطاب. بعبارة أخرى: لن أتساءل عما هو خاص في الجمل، وما قد يجذب اهتمام من يدرس الأدب».

إن موقف الرفض هذا في تصور مسألة «الأدبية» يقلص في نفس الوقت من الطموح المنسوب إلى اللسانيات (وفي هذا يكمن بشكل لا يقبل التراجع نوع من «العودة إلى الوراء» بالنسبة إلى الموقف البنيوي الذي كانت توجد فيه اللسانيات في موقع القيادة، وحيث كانت قيمة النزعة الشكلانية اللسانية تقع تحت تأثيرها ما هو عبر - لساني). فقد صارت اللسانيات قاعدة إضافية وما قبل أدبية للتحليل الأدبي، أما مجالها فقد انحصر بصورة جازمة، وصارت «الأدبية» موضوعها اللامفكر فيه. هكذا، فإن (م. برڤايش، 1965 - ولأن تصوره للسانيات قد ظل وفياً للنموذج البنيوي - التوليدي (أي رفض اعتبارها ما هو «خارج - لغوي») - يبرر المحدودية الصارمة لإمكانيات التحليل الشعري واسطة النظرية التوليدية، ويوكل دراسة الظواهر الثانوية التي تتدخل في إنتاج «التأثير الأدبي إلى علم الاجتماع والتاريخ:

«لقد كنت في الغالب الأعم أعرض للحدود التي تحدد تفسير التأثير الشعري بواسطة نظرية بنيوية للشعرية. وتتخذ هذه الحدود أصولاً لها داخل اللسانيات، فلا وصف دلالياً قد يأخذ بعين الاعتبار كل المعاني المواكبة (الإيحاءات) (Les connotations) الخاصة بلفظة ما. فهذه الأخيرة تتضمن بعد ذلك المظاهر المتنوعة الخاصة بالبنية في حالتها الدقيقة، وربما يكون ذلك إلى حد مرتفع بالنسبة إلى البنية في تجلياتها الكبرى. لا

يمكن للشعرية إذن أن تتبين سوى جزء صغير من القضية الكبرى المركبة التي هي عليها الأثر الأدبي، وهو الأثر الذي يتحدد بواسطة وقائع تاريخية واجتماعية. ويبدو لي مع ذلك أن هذا الذي تبينه الشعرية جزء أساسي وحاسم بإمكانه أن يكون منطلقاً لافتراض داخل تفسير علائق أخرى وأوسع».

لقد كان الأمر يتعلق داخل الشعرية البنيوية أولاً وقبل كل شيء - عند تحليل النصوص الأدبية - باستعمال عدد من المفاهيم الإجرائية العامة التي قدمت عن طريق النصوص الأدبية - باستعمال عدد من المفاهيم الإجرائية العامة التي قدمت عن طريق كتاب (سوسير)، أو عن طريق أعمال (يلمسليف) التي جاءت فيها بعد (المظهر الاستبدالي/ المظهر المركبي، الدال/ المدلول، المؤشر عليه/ الإيحائي، مظهر المضمون/ مظهر التعبير، بالإضافة إلى تقابلات أخرى). فالعلاقة التي أقامتها الشعرية التوليدية مع اللسانيات جد «تقنوية» - ومن ثمة مصدر طابعها «الحميمي الخصوصي» ربما - وتتضمن بشكل لا يرد معرفة منهجية للمصطلحية، ولمختلف إجراءات التحليل، ولا يكفي أن نعرف الاختلاف بين «البنية العميقة» و«البنية السطحية»، وإنما قد يكون من المناسب أيضاً تقدير خصوصية المكون التحويلي إلى جانب الإجراء الوصفي الذي يتوفر تراتبياً على مختلف المكونات. إن الاستئناس بأدوات التحليل التي بلغت أوجها من حيث التخصص يقوي ضمنياً انطباعاً بـ «العلموية» من لدن من

يستعملونها، بل إن هذا الميل العلمي هو أحد الأهداف التي كان يسعى إليها (تشومسكي) ويقدرها حق قدرها، لأنه كان يذهب إلى القول بأن الطابع «النظري المجرد» للنظرية التوليدية هو وحده الذي بإمكانه أن يحل اللسانيات محل العلم، لما كان الإجراء البنيوي قد اكتفى بأن يبقى «وصفياً»، وأن يظل مرتبطاً - تبعاً لذلك - بالمقاربة التجريبية.

إن طائفتي الباحثين الذين انخرطوا في الشعرية التوليدية (اللسانيون الذين اتخذوا الأدب متناً لهم بخاصة، و«المتأدبون» الذين اعتقدوا أن اللسانيات بإمكانها أن تحل عدداً معيناً من القضايا التقليدية) قد وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى المطالبة باعتماد الجهاز اللساني للنظرية التوليدية، وذلك بإقصاء صيغ التحليلات التي خصت بصفة «الحدسية». وهكذا فإن (هايس، 1966) يرى في ذلك إمكان توفير نموذج تصنيفي للأسلوب منظوراً إليه كتكرار لـ «عادات» (سمجة) تركيبية جد «شخصانية»:

«وهكذا متى اقترحنا مستخلصين للكتاب الذين اخترناهم لهذه الدراسة - (إدوارد جيبون) و(أرنست هيمنغوي) - على بعض القراء، فلن يصعب عليهم كثيراً أن يحددوا قرابتهما من هؤلاء. والموقف الحدسي هذا لا يمكن - في نظري - أن يبرر بما يكفي عن طريق مقاربات للتحليل الأسلوبي المعروفة لدى الجميع، وأعني بذلك تحليل أصحاب النقد الأدبي الذين يلصقون بهما

الوصفات الانطباعية بصدد أساليب النشر. إن أسلوب (هيمنغوي) مثلاً في مثل هذا النمط من التحليل الأسلوبي الرائج قد وصف كما لو كان «أسلوباً بسيطاً» و«مباشراً»، بل «خطياً» أحياناً. بينما يوصف أسلوب (جيبون) - المركب حدسياً أكثر من أسلوب (هيمنغوي) - بأنه أسلوب «راق» وأكثر سمواً.

على أن مثل هذه الوصفات رغم ذلك لا تصف الأسلوب، وإنما تعكس بخلاف ذلك، الانطباع الذي يحدث عند قراءة مختارات هذين المؤلفين. وعلى التحليل أن يتجاوز التوصيف الانطباعي البسيط لأساليب النثر، ويكون المطلوب من المحلل أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الانطباعات الذاتية. وأعتقد بأن التطورات الحديثة للعلم اللساني - التصور التوليدي التحويلي بخاصة - ثمينة لصورنة (formalisation) ما نرغب في قوله عندما نضع لأساليب النثر توصيفات وصفية.

وقد بين النحاة التوليديون في أبحاثهم المنشورة حديثاً المكاسب الملازمة ضمنياً للنموذج التوليدي التحويلي للتمثيل التركيبي (Représentation syntaxique)[6]. ويؤكدون بصفة خاصة علي أن نحواً توليدياً حسب (تشومسكي) عليه أن يكون ذا كفاية على توليد (وربما يكون لفظ عداد أفضل منه) كل الجمل التي تشكلها لغة ما، وأن يقدر على توفير وصف بنيوي على مستوى البنية العميقة لكل جملة من الجمل. ولأن الانطباع يقوم بالأساس علي إدراك القارئ المحسوس إنطلاقاً من نص معطى،

فإنه يبدو بوضوح أن نظرية ومناهج النحاة التوليديين بإمكانها أن تقود من تلقاء ذاتها إلى تفسير الأسلوب الأدبي. والدراسة التي سنقرأها هي في مثل هذه الشروط محاولة لتطبيق النحو التوليدي، وتوضح الأطروحة التي أثيرت ضمنياً من حيث أن مثل هذا النحو أداة تحليلية للأسلوب الأدبي «القوي» و«الصالح»[7].

عند قراءة هذا المقتطف، فإن عدة ملحوظات تفرض نفسها، فهايس يرى بشكل صريح بأن الاستنجاد بالنحو التوليدي فيما يخص «النثر» أمر وارد، ولا يناقش الفكرة التي يحسبها نكون هذه النماذج المقترحة لا تنطبق إلا على «الجمل التامة بما فيه الكفاية». وقد وجدت المنهجية «البنيوية» ذاتها وبدورها «غير واردة» عندما يقابل (هايس) التحليل بالانطباعية النقدية كما لو كان استعمال الأدوات اللسانية في الأدب لم يقترح أبداً في السابق.

ويبرر (ليڤن، 1965) في نص معاصر تدخل النظرية التوليدية بنفس الأسباب (أي سد فراغ وتعويض الحدس). ولا يقحم من جهة أخرى أيضاً التمييز النظري بين البنيوية والتوليدية، وذلك عن طريق القول بأن كلاً منهما يرتبطان عضوياً، فالإجراء التوليدي يأتي بإضافة «دينامية» للوصف البنيوي البسيط للجمل التي تنجز، وتتخذ دراسته صفة الاحتذاء لدراسة (هايس) من حيث مرجعيتها بالنسبة إلى الموضوع المدروس: يبحث (ليڤن) في إيجاد أس (Base) لغوي «للغة

الشعرية» (باعتبارها «شعراً»، ولا يطرح مسألة «الجمل السليمة»، لأن عمله يتموقع على مستوى «القدرة الشعرية» (La compétence poétique)، وعلينا أن نرى في ذلك مجموعة قواعد قابلة لأن تولد جملاً سليمة، وتولد جملاً غير سليمة (تنتهك السياق). وقد عالج في مقالته لسنة 1962 (انظر البيبليوغرافيا) هذه المسألة بخصوص النموذج الذي استعاره من (كومينكس):

« - لقد رقص ما فعل» # «He danced his did»

إن النحو ينبغي - في نظره أن يوسع بطريقة تضمن استقبال هذه الأنماط من الجمل «الشعرية»، غير أنه ينبغي أن يأخذ على عاتقه - النحو - القواعد الإضافية من حيث التركيبات التي تؤسس الاختلاف بين هذه الجمل المنتهكة المحملة بـ «طاقة شعرية» (poétique)، وبين الجمل التي تظل مجرد جمل تخرج عن البناء النحوي فقط:

«إن المسألة التي يطرحها التحليل اللساني للشعر ليست فقط هي معرفة كيف يحلل هذا الشعر لسانياً - وإن كان غير مطلوب ذلك في حد ذاته بشكل قاطع - وإنما هي معرفة البنيات اللغوية التي ينبغي تحليلها. ولكي نطرح القضية بشكل آخر نقول: حتى إذا كانت اللغة في الشعر تشتغل بطريقة تضمن إحداث تأثير خاص، جمالياً كان أم شعرياً، فإن الطريقة التي تستعمل بها هاته اللغة لحدوث هذا التأثير تفتقد إلى الدقة الكافية. وليس هناك من نظرية لسانية في الوقت الراهن، وليس

هناك نحو أو مجموعة إجراءات تحليلية بإمكانها أن تدلنا في حد ذاتها على البنيات اللغوية المناسبة في الشعر. إن نظرية ما أو إجراء بإمكانهما أن يقودا إلى وصف لساني تام لقصيدة من القصائد، غير أنه لا توجد أية وسيلة تسمح لنا بالتمييز بين البنيات اللغوية «الشعرية والبنيات المعتادة، أو - إذا شئنا واعتبرنا القصيدة موضوعاً كلياً لا يقبل التجزيء - تسمح بمعاينة طابعها الشعري. وينبغي حينئذ أن نجد «معبراً» للدخول إلى بنية القصيدة حيث تستعمل اللغة في وظيفتها الشعرية [...].

وقد ألمحت في مساهمتي «الرياضيات والشعر» (1965، ص 33) إلى اقتراحي الذي بحسبه يقوم الخروج من المأزق على الاعتراف بأن كل شيء مثلما الحدوس (القدرة اللغوية) يوجه تحليلنا للغة العادية، ونفس الشيء بالنسبة إلى وجوب استدعاء هذه الحدوس (وهذه القدرة اللغوية) لتوجيه تحليلنا للشعر. لقد اقترحت أن مجموع الحدوس التي نمتلكها بخصوص الشعر تتضمن على الأقل الثلاثة الآتية:

- الشعر أكثر وحدة من اللغة العادية.
- الشعر أكثر كثافة[8].
- الشعر أكثر جدة وطرافة.

وهناك حدوس أخرى منها حدس البساطة وحدس التعقيد، وبإمكانهما أن ينضافا إلى هذه اللائحة، كما يمكن لأكثر من

حدث واحد طبعاً أن يستخلص من القصيدة نفسها التي تدرس. وقد اقترح (بيرڤايش، 1965، ص 56 وما بعدها) في نفس المصنف ترسيمة عامة لضم مكون «شعري» («ش») لنحو لغة ما تكون وظيفته بالتحديد هي أن يحصي عناصر النص الشعري التي تتضمن أنماط الاطرادات التي تنتج تأثيرات نوعية. وأكد (بيرفايش) أكثر من ذلك على أن إنتاج وإدراك البنيات التي تنتج هذه التأثيرات هما اللذان يشكلان القدرة الشعرية.

إن هناك بالطبع العديد من القضايا التي تطرح عندما تشتغل إنطلاقاً من الفرضية التي تقول بأنه توجد داخل الشعر قدرة شعرية تضاف إلى القدرة اللغوية، وبينما يستطيع أن يمتلك الجميع هذه الأخيرة، فإنه يمكن القول بأن الجميع أيضاً يمتلك الأولى. أكثر من ذلك: إننا لا نعرف إلى أي حد قد تتطابق ردود الفعل الحدسية حتى داخل تلك التي نفترض أنها تقترن وتتطابق لدى من نفترض أنهم يمتلكون قدرة شعرية. وتلك مسألة تجريبية تتطلب البحث والاستقصاء، وتتطلب اختبارات لا تقف عند حدود الشكل، غير أنه كما تعودنا غالباً، فإنه من الممكن أن نتفق على حد ما، وإن كان رد الفعل الحدسي في غالب الأحيان غير ماثل بشكل تلقائي، وإنما يسلم بوجوده عندما يذكر. وتلك هي الحالة الغالبة بالنسبة إلى بنيات اللغة العادية طبعاً، وإن كنا نستطيع أن نراهن على نسبة الحدوس الخفية تلك هي نسبة أكبر فيما يتعلق بالشعر.

وإذا سلمنا بوجود وتوفر القدرة الشعرية، فإنه يبدو لي أن الدخول إلى القصيدة عن طريق هذه الأداة يفوق صيغة المباشرة التي تقوم لدى (ريفاتير) على نموذج التحليل النفسي السلوكي الخالص. فهذا المنطلق لا يركز الانتباه فقط بالنسبة إلى التحليل على الجوانب المثيرة من بنية القصيدة، وإنما يشير أيضاً إلى أي نمط من أنماط البنيات ينبغي أن نتوجّه، وذلك بالنسبة إلى هذه الجوانب، أو - كما درجت العادة - داخل القصيدة بأكملها، لأن ردود الفعل يمكن أن تظهر على مظاهر البنية الشاملة والمحلية. وحتى إذا كانت الطريقة المتبعة في التحليل النهائي، والقائمة أصلاً على الحدس تبدو غير دقيقة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى الطريقة التي تقوم على السلوك فهي في هذا التحليل ملزمة أكثر من غيرها. إن هذا ليس قاعدة لتحليل موسع يستدرج الدلالة والموضوعية (Le théme) والاعتبارات التاريخية وهكذا دواليك، فهي داخل قصيدة ما تحد التحليل نظرياً، وتقف به عند الخصائص اللغوية التي تحدث ردود الفعل الحدسية [...].

إن البنيات اللغوية التي نعمل على ربطها مع ردود الفعل بالنسبة إلى القدرة الشعرية هي، في العادة إن لم تكن كذلك، بنيات توجد على هامش الحقل الذي يغطيه النحو. وليس هذا بغريب لما كانت ردود الفعل مصدرها القدرة الشعرية، وليس القدرة اللغوية، ولا يترتب عن ذلك مع كل هذا أن النحو يعجز عن القيام بأي دور في وصف البنيات اللغوية «الشعرية». فلكي

يفسر الإحساس بوحدة ما مثلاً - لأن هذا الإحساس يؤدي عادة إلى استتباع انتقاء ضيق للسمات الدلالية للمركبات المعجمية الموزعة على فضاءات أكبر من الجملة - يمكن استدعاء نمط من إعادة ترتيب المقولات المعجمية (انظر، هاليداي، 1964، ص 303). وفي حالات أخرى مثل حالات البنيات التي تخرق السياق النحوي (= البنيات اللاحنة) - وهي التي تطابق لغوياً الإحساس بما هو جدير - فإن النحو الذي يعتبرها كذلك يؤشر على دورها البياني [...)].

إن استعمال اللسانيات في البحث عن البنيات التي ترتبط بمختلف ردود الفعل الحدسية إزاء الشعر ملزم باختصار بالكشف عن البنيات اللغوية التي تكون بطريقة ما خاصة بالشعر. ولا يمكن لهذه البنيات أن تقدم تفسيرات لردود الفعل الحدسية التي يحدثها الشعر - الخاصية الموحدة، الجدة، الكثافة - إلا باعتبار هذه البنيات كذلك».

ويرى (ر. أوهمان، 1964) في البحث الذي أنجزه في هذه السنة المذكورة أن يراهن على الغاية الشمولية للنظرية التوليدية - التحويلية بصدد الدراسات الأسلوبية، وهي بالنسبة إلى مجموع اللغة الشعرية (وإن كان في مقالته الخاصة هاته لا يتناول بالدراسة سوى النثر) التي تصير شكلياً قابلة للتحليل بفضل هذه الآلة المنهجية الجديدة. فإجراءات التحليل السابقة (بعد أن تدمج كلها بطريقة متساوية) تعتبر كما لو كانت تنتمي إلى ما قبل

تاريخ غامض من الدراسة الأسلوبية. فالمكسب في نظره من النظرية اللسانية الجديدة (المكسب الذي يسير وفق نموذج «البنيات التركيبية» لشومسكي» يقوم على توفير إجراءات قابلة للكشف - بفضل درجته العليا في المنهجية النسقية - عن العناصر اللغوية - التي تشكل جزءاً من حقل الأسلوبية داخل نص أدبي ما. إن الجمل التي هي بمثابة نواة، والمكون التحويلي، يكونان عنصرين قابلين للاستخلاص المضمون يظل نفسه كما هو بشكل ملموس عندما يتم الانتقال من البيئة العميقة إلى البنية السطحية. ويظهر الأسلوب قبل كل شيء كما لو كان صيغة في التحقق (ونعني بذلك ما له علاقة بالاختيار الإنجازي) الذي يمكن - إنطلاقاً منه - إعادة بناء القدرة النوعية لمؤلف ما.

وقد ذكر (أوهمان) مختلف مناهج التحليل الأسلوبي، وهي:

1 - الأسلوبية التعاقبية - (Stylistique diachronique).

2 - الأسلوبية السانكرونية.

3 - الانطباعية.

4 - دراسة الأصوات والإيقاع.

5 - دراسة الصور البيانية - (Les tropes).

6 - دراسة «الصور» الشعرية.

7 - دراسة وجهة نظر المؤلف.

8 - دراسة البنيات الأدبية.

9 - تحليل التأثيرات المحدودة.

10 - دراسة مظاهر الطبع.

11 - دراسة معجم مؤلف ما.

12 - دراسة إحصائية للسمات النحوية.

وفي الحقيقة أن عجز هذه المناهج ومناهج أخرى عن اقتراح تفسير تام ومقنع لمفهوم الأسلوب (رغم ما حققته من إنجازات جزئية) يبدو من حيث مصدره عامة وليد غياب لنظرية محايثة تأخذ بعين الاعتبار اللسانيات والدلالة. فالأسلوب يتحدد كاستعمال خاص للغة ما. ويصعب تصور كيف يستطيع استعمال نظام ما أن يدرك قبل أن يفهم كيف حدد النظام ذاته. بعبارة أخرى: ينبغي أن نستغرب الأمر عندما نجد الأسلوبية في حالة من الاضطراب، بينما التركيب والدلالة اللذان ترتبط بهما الأسلوبية يوجدان بدورهما في حالة من الفوضى من حيث غياب نظرية شاملة، موحدة ومقبولة.

إننا سندرك أن الوضع داخل الأسلوبية مماثل للوضع داخل فلسفة اللغة[9]، وإن كانت هذه الوضعية أكثر التباساً. ففلاسفة اللغة كانوا يميلون إلى الاكتفاء بهذا المظهر المباشر أو ذاك من مظاهر اللغة - الألفاظ، مجموعات الألفاظ، المحولات اللغوية، العلاقة بالمرجع، البنية المنطقية - وكانوا يغضون النظر عن الباقي. نفس الشيء يقال بالنسبة إلى من يحللون الأسلوب الذين اكتفوا بالاهتمام بالأصوات والصور المجازية، والصور الشعرية

والإلقاء، وإجراءات الاتصال والتوازي، وغير ذلك، دون أن يظهر لديهم أدنى اهتمام واضح بتجميع أو ترتيب مختلف هذه القضايا. وهذا ما جعل الدراسات الأسلوبية[10] الأكثر جدوى - في مرحلة عرفت فيها النظرية والتطبيق اللسانيين لحظة من لحظات النهضة قبل ذلك - تتابع من حيث أصولها الاتكاء على الحدس النقدي البسيط، فلم تؤمن وسائلها لمواجهة احتمالات عدم المعرفة إلا من خلال التطور الأدبي، والاستنجاد ببعض شذرات النحو التقليدي. إن الناقد - نظراً لغياب النظرية - عاجز عن أن يأخذ بعين الاعتبار السمات النحوية البنيوية العميقة للغة (تلك التي كان ينبغي أن تكون كشفاً داخل الوصف الأسلوبي)، وهذا ما يجعله غير محق في دعواه أكثر من غيره.

إنني أعتقد من جهتي أن التطورات الحديثة للنموذج التحويلي تسمح لنا أولاً وقبل كل شيء بتوضيح قسم كبير من النظرية الأسلوبية، وبيان ممارسة التحليل الأسلوبي بموازاة ذلك [...]. وإذا اعتبرنا الفكرة الرائجة بصدد «الأسلوب»، فإننا سنرى أن صياغة (تشومسكي) للنظرية النحوية لا يمكن أن تكون مفيدة. فهذا المفهوم ينطبق - بصفة عامة - على نشاط بشري (فاعلية بشرية) قابل للتغير والثبات على وجه النسبية: الأسلوب هو طريقة ما من طرائق القيام بفعل ما [...]. على أنه في مجال دراسة الأدب ليس هنالك ما هو أسهل من إقامة تمييز وجيه (pertinent) بين المكونات القابلة للتغير والمكونات الثابتة. فما هو المضمون؟ وما هو الشكل أو الأسلوب؟

لقد واجه النقد الحديث فكرة الثنائية بين الشكل والمضمون دون توقف، وذلك ادعاء منه بأننا ما إن نبدل لفظة حتى يتغير المضمون تبعاً لذلك. ومارست هذه النمطية القاسية الأنطلوجية التي تشترط تصور مضمون دون «صورة مجسمة» استمالة واردة، أي إيجاد مجموعة من الجمل المفصولة عن كل تعبير لغوي. يقود مثل هذا التصور إلى نفي أي وجود للأسلوب - مقابل كل تصور حدسي - أو اعتباره كما لو كان شكل جزءاً من المضمون فقط[11].

إن فكرة الأسلوب - لنتكلم بطريقة ملموسة أكثر - تتضمن فكرة كون بعض الألفاظ المكتوبة على ورقة كان من الممكن أن تكون مختلفة أو منظمة وفق نظام آخر دون أن يكون في ذلك اختلاف جوهري. وبإمكان كاتب آخر أن يقول نفس الشيء بطريقة أخرى. بإيجاز: كي يتوفر إمكان تطبيق فكرة الأسلوب ينبغي أن يتضمن فعل الكتابة إمكان الاختيار داخل الصياغة اللغوية. ولنفترض أننا نحاول اقتراح لائحة من الصيغ المعادلة للمقطع النثري التالي:

«بعد العشاء، ألقى النائب البرلماني خطبة»

إن هناك العديد من المعادلات تفرض نفسها من تلقاء ذاتها، مثل:

«عندما انتهى العشاء، ألقى النائب البرلماني خطبة».

أو: «ألقى النائب البرلماني خطبة بعد العشاء».

أو: «ألقيت خطبة بعد العشاء من طرف النائب البرلماني».

ونستطيع أن نتصور عدداً من التقليبات القريبة لا حصر لها: فما هي المتغيرات الأسلوبية بالنسبة إلى الأصل؟ ومن هي منها التي تدلي بشيء مغاير؟ نستطيع أن نمتلك لذلك معرفة حدسية، غير أن تفسير ذلك أمر آخر، وسيساعدنا هذا على إمكان امتلاك نحو قابل لأن يشير إلى بعض العلائق التي يمكن التعبير عنها شكلياً بالنسبة إلى قابلية التغيير بين التراكيب، فقد نذكر مثلاً تركيبين متباينين يشتقان عن نفس المصدر، وتلك هي بالتحديد العلاقة التي يسمح النحو التوليدي بصياغتها.

بادئ ذي بدء تنبغي الإشارة إلى أنه توجد على مستوى البنية التركيبية عدة طرائق للانطلاق منها. وذلك بالاحتكام إلى عجز (noeuds) مؤشر عليها باعتبارها مماثلة ومختلفة من حيث طرائق توسيع الرمز، أو إعادة كتابته. ويمكن لمركب فعلي (Syntagme verbal) أن تعاد كتابته في صورة:

فعل متعد + مركب اسمي - + Verbe transitif S. Norminal.

أو: فعل «الحالة» (أو ناسخ) + الصفة (أو النعت) + Verbe être Adjectif.

أو: فعل «الحالة» (لناسخ) + مركب اسمي + Verbe être S. Normal.

وقد تعاد كتابة ذلك في صورة أي تأليف (Combinaison) من التأليفات العديدة الممكنة[12]. وإلى حدود هذه النقطة من تطور النحو التوليدي، فإن مختلف إمكانات إعادة الكتابة (Réécriture) تحيطنا علماً بما هو أساسي من المركبات (الألفاظ) - الأنماط في اللغة الإنجليزية. ولما كان المعنى البنيوي - كما قد نقول - هو: ف م + م.إ. Vt (transitif) + S.N.

وهو معنى يختلف كثيراً عن (فعل «الحالة» (الناسخ + الصفة (أو النعت)، فإن تفضيل كاتب ما لهذه أو تلك من هاتين الصورتين قد ينظر إليه كما لو كان اختياراً أسلوبياً ذا قيمة معينة.

رغم ذلك قد يكون من اللائق أن نشير إلى أن إمكان تنظيم البنية المركبية في صورة أشكال مختلفة لن يحل بكيفية مقنعة بالفعل مسألة الأسلوب. وما أبحث عنه هو السمات اللغوية الثابتة التي قد تشكل بطرق مختلفة. وإذا نحن اتخذنا كثابت وحدة ما مثل المركب الفعلي (Systagme verbal)، فإن طابعه التجريدي، وافتقاره إلى بنية قارة قد يجعلاننا إزاء صعوبة لا مفر منها. فالرمز (فا. ف) - أي [فاعل، فعل] - لا يشير سوى إلى موقع يرتبط بالتسلسل إلى حد ما على مستوى الوصف. هناك إعادتان للكتابة تختلفان بالنسبة إلى (فا. ف.)، وتحتلان نفس الموقع، غير أنهما لن تمتلكا بالقوة سمات بنيوية مشتركة. والجمل المشتقة بدورها لن تتقاسم بالضرورة بعض المورفيمات أو

نفس المورفيمات التي من نفس الصنف إلى حد أن إعادة كتابة (فا. ف.) في صورة: ف م + م.إ يصير جزءاً من اشتقاق قد يتحقق على وجه الاحتمال في صورة:

«اكتشف كولمبوس أمريكا».

إلا أنه ليس هناك من جملة - نواة تطابق (من حيث الدلالة) جملة هي من نتاج وحصيلة اشتقاق يكتب فيه المركب الاسمي (م. إ.) في صورة: فعل «الحالة» (الناسخ) + إ. (أو صفة). فجمل مثل: «كان كولومبس شجاعاً» أو ربما: «كان كولمبوس بحاراً» هي كل الجمل التي يمكن إنتاجها. وليست هذه الجمل - ما في ذلك شك - تعابير تختلف أسلوبياً بالنسبة إلى نفس الأمر بالمعنى الذي تفرضه الأسلوبية، أو تختلف في ذلك عن حالة الجملة التي من قبيل: «اكتشفت أمريكا من لدن كولمبوس».

إن البنية المركبية التي يقدمها النحو التوليدي لا تأخذ بعين الاعتبار العلائق التي يتوصل إليها عن طريق الحدس، والتي ترتبط بالهوية والاختلاف من بين هذه الجمل. كما أنها لا تعير اهتماماً لإمكان قول نفس «الشيء» بطريقتين متباينتين. ولربما قد نجد أنفسنا ملزمين بافتراض أن في ذلك يكمن السبب الذي كان مصدر عدم استخلاص أي عمل ذي أهمية في مجال الأسلوبية تقريباً، وذلك عندما نراقب عن كثب التحليلات النحوية التي قام بها اللسانيون الأمريكيون.

إن النحو - كي يفيد الأسلوبية بالفعل - ملزم أن يفعل أكثر من مجرد اقتراح اشتقاقات استبدالية تعود إلى أصل واحد. فالقواعد التحويلية تقدم علي الأقل ثلاث خصائص أساسية تجعلها أكثر وعداً من قواعد البنية المركبية بخصوص الأسلوب. وهناك في البداية تحويلات خاصة بالتوجه لما كان هذا المصطلح مأخوذاً من وجهة نظر جد مغايرة بالنسبة إلى المصطلح الذي يقصد منه الطريقة التي تعاد بها كتابة (فا. ف). فعلى الرمز أن تعاد كتابته بشكل يطابق مختلف القوانين، إن لم تكن أية جملة - طبيعياً - لا تنتج عن الاشتقاق. غير أن من شأن تحويل (Transformation) ينهض على التوجه (Aspectualisation) ألا يطبق في شيء مهما كان ذلك مطلوباً. فإذا أخذنا تسلسلاً منفرداً (أو تسلسلاً مزدوجاً) ذا بنية بطريقة يمكن أن يطبق من خلاله تحويل اختياري، فإن امتناع التطبيق بالنسبة إلى التحويل لا يمنع من كون الاشتقاق قد يؤدي إلى تحيين جملة[13]. ولهذا فإن جملة «ديكنز كتب «الدار الموحشة» جملة بنفس درجة جملة «« الدار الموحشة» قد كتبها ديكنز» التي تعرضت لتحول مطاوع قريب من صيغة البناء إلى المجهول. ونفس الشيء يقال عن جملة «ديكنز كان هو مؤلف «الدار الموحشة»»، التي هي جملة مشتقة عن نفس الجملة - النواة التي استقت منها الجملتان السابقتان، غير أن ذلك يتم عبر تحويل مطاوع يختلف، أي تحديد العامل اسمياً[14]. تقنياً: إن التحويلات تطبق على السلاسل الملازمة

التي يؤشر عليها ببعض البنيات. غير أنه - طبقاً لتوجهات هذا المقال - سينظر إليها كما لو كانت حركات تقليبية - النقل من محل إلى محل (déplacement). التوليف (combinaison)، الإضافة إلى الأصل (L'addition)، (أو الإلحاق)، الحذف (Suppression) - مطبقة على جمل منجزة أكثر من كونها وسائل للوصول إلى مختلف أقسام الجمل المنجزة إنطلاقاً من رموز تجريدية وغير تامة من صنف المركب الاسمي (م. إ.).

إن كل تطبيق لتحويل من التحويلات المطاوعة لجملة واحدة ينتج جملة جديدة مماثلة من جوانب عدة للجملة الأصلية. وهكذا فإن النحو الذي يقوم على أساس قواعد تحويلية بإمكانه أن يولد عدة أزواج وعدة مجموعات محدودة من الجمل. ومن ذلك مجموعة ثلاث جمل التي خص بها (ش. ديكنز)، والتي تقوم بينها قرابة بشكل دقيق عن طريق البنية، وليس فقط لأنها جمل. أما بالنسبة إلى المتكلم (Le locteur) - أي متكلم ما - فإن العديد من هذه الجمل قد يبدو أنها «تقول نفس الشيء» عندما سينظر إليها كما لو كانت بنيات استبدالية (Structures substitutives) بالمعنى المحدد الذي تذهب إليه الأسلوبية.

هناك سبب ثان يرتبط بالأول ويجعل الظواهر التحويلية وجيهة (Pertinentes) في ما يتعلق بمسألة الأسلوب، فالتحويل يطابق تسلسلاً، أو عدة تسلسلات (أو عدة عناصر بنائية)، ولا يطابق فقط رمزاً وحيداً مثل المركب الاسمي. إن التحويل -

بالإضافة إلى هذا كله - يطابق هذه السلاسل بدافع من بنيتها بالذات، والإجراء التحويلي (Le procés transformationnel) يغير البنية، لكنه يترك - عامة - جزءاً كبيراً من هذه البنية كما هو، كما أن البنية الجديدة تكشف مهما يكن من أمر عن علاقة مميزة ومحددة مع البنية الأخرى. وهي علاقة - كما قد نقول عرضاً - يهتدي إليها متكلمو لغة ما منذ الصغر بشكل حدسي. هذا بالإضافة إلى أن الجملة المحولة تحتفظ على الأقل ببعض المورفيمات من السلسلة الأصلية. ونعني بذلك أن التحويلات تبلغ من الخصوصية النوعية حداً يجعل جملة «**كولمبوس اكتشف أمريكا**» لا يمكن أن تصير - تحت تأثير مطاوع - جملة «**الدار الموحشة، قد كتبها ديكنز**»، وإن كانت هذه الجملة تمتلك نفس بنية الجملة المحولة؛ «**اكتشفت أمريكا من لدن كولومبس**». إن هذا الطابع من التحويلات - احتفاظ الجملة ببعض سمات التسلسل الأصلي - يفسر بأن مجموعات الجمل (التي هي متغيرات تحويلية) تظهر بمظهر تحويلات مختلفة لنفس الجملة[15]. وهنا أيضاً يبدو هذا النمط من العلاقة ماثلاً بشكل حدسي في صورة أسلوب لا يمكن أن يقترح له تسجيل شكلي سوى عن طريق نحو تحويلي.

«بقية البحث في العدد القادم»